التسيير الذاتى للوحدات الإنتاجية الشعبية فى النظام الجماهيرى

« شركاء لا أجراء »

اعداد الدكتور/ مهاب نجا

مقدمـة :

مصطلح « التسيير الذاتى » يحتمل معانى عديدة تختلف باختـلاف الاساس الفلسفى الذى يقوم عليه النظام السياسى فى الدولـة ، وباختلاف الانظمة السياسية والانظمة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول • كذلك فان مدلول هذا المصطلح يختلـف باختلاف الموضوع الذى يتناولـه ، فموضوع التسيير الذاتى يمكن ان يكون سياسيا بحتا ، كما يمكن أن يكون سياسيا ـ اقتصاديا ـ اجتماعيا ، كما يمكن أن يتركز على الجانب الانتاجى فيكون اجتماعيا ـ اقتصاديا بالدرجة الاولى ••• وبالطبع فان مدلول المصطلح يمكن أن يختلف باختلاف انتماء الشخص أو الباحث الذى يستعمله ، فالمعنى الذى يقصده الباحث الماركسى هو غير المعنى الذى يهدف اليه الباحث النيوليبرالى أو الاشتراكى ـ الاجتماعى • وهذه المعانى تختلف بصورة جذرية عن المدلول الذى تحدده النظرية العالمية الثالثة والمتمثل بمقولة « شركاء لا اجراء » •

ننبه اذا ، فى هذا الموقع ، الى أن بحثنا يركز على مناقشة هذه المقولة وذلك على الصعيدين النظرى والعملى ، والى أن مناقشتنا تقتصر على حيـز محدد هو حيز الوحدة الانتاجية المملوكة ملكية شعبية والتى تعتبر منجـزا ثوريا للنظام الجماهيرى المباشر •

ولا بد أن نلاحظ ، فورا ، أن مقولة « شركاء لا اجراء » ترتبط ارتباطا كاملا باحدى المقولات الاساسية التى تميز النظام الجماهيرى ، وهى مقولة « السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب » ومفهوم هذه المقولـة الاخيرة هـو مفهوم مباشر : فالشعب ، فى العصر الجماهيرى ، يمارس السلطة السياسية ممارسة مباشرة ، والشعب فى العصر الجماهيرى ، يملك الثروة الوطنيـة ملكية مباشرة ، والشعب ، فى العصر الجماهيرى ، يمارس الدفـاع عـن نفسه ممارسة مباشرة •

ومقولة « شركاء لا اجراء » لا يمكن تصور تطبيقها اذا بمعـزل عـن النظام الجماهيرى المباشر او فى ظل أى نظام آخر يعتمد على مبدأ التمثيل النيابى او على الحكـم الحزبى ، لان المقولـة هـى وليـد مباشر للنظـام الجماهيرى ، وهـى تشكـل الانعكاس الاقتصادى ـ الاجتماعـى للجانـب السياسى من النظرية العالمية الثالثة •

ان المساواة بين البشر التى تشكل الاساس للنظام الديمقراطى المباشر هى أولا مساواة سياسية ، الا أن هذه المساواة تصبح صورية اذا لم تترافـق بالمساواة الاقتصادية ، وان تنظيم البشر لانفسهم هو أولا تنظيم سياسى الا أن هـذا التنظيم يصبـح أيضا صوريا اذا لـم يترافق بتنظيم اقتصادى وبثورة اقتصادية ـ اجتماعية تحل المشكل الاقتصادى •

المساواة السياسية ، لوحدها ، لا يمكن أن تقدم الحل الجذرى لحالـة

التناقض المجتمعى القائمـة ، اليـوم ، فى المجتمعات التقليدية
الطبقات أو تعدد الاحزاب الذى يميز هذه المجتمعات هو ناتج حتمى
مرضية تعانى منها هذه المجتمعات ، وانهاء هذه الحالة انهاء جذرى
أن يتـم الا بتحقيـق المساواة تحقيقا كاملا فـى كافـة الحقـول ال
والاقتصادية والاجتماعية فى وقت واحد .

المساواة السياسية الاقتصادية الاجتماعية هى اذا الاساس الـذ
عليه مبدأ الوحدة المجتمعية الذى يعتبر أحـد المبادىء الهامـة فى
الجماهيرى ، والذى يشكل النقيض لحالة التناقض المجتمعى التى
منها اليوم المجتمعات التقليدية .

ان فهم هـذا المبدأ فهما كاملا يشكل شرطا اساسيا لامكـان ال
بكامل أبعاد مقولة « شركاء لا اجراء » التى تحسم حالة التناقض ا
على الصعيد الاقتصادى ، كذلك فان فهم هذا المبدأ يساعد على ادرا
الانسانى للنظرية العالمية الثالثة المؤهلة وحدها اليوم لاقامة التوازن ا
للمجتمع الانسانى .

ودون ان نخوض فى بحث هذا المبدأ ، نكتفى بأن نشير ال
التفاعل الشعبى فى تحقيق الوحدة المجتمعية وبالتالى فى تحقيق
الاخلاقى والاجتماعى المؤدى الى ترسيخ الاهداف السلمية للتطور
والتقنى والحضارى ، وأن نؤكد على أولوية مشاركة العاملين المنتج
عملية التفاعل الشعبى فى المؤتمرات الشعبية الاساسية التى تملك ال
الشعبية فى النظام الجماهيرى .

ان الانتماء الجماهيرى للعمال المنتجين لا يتـم ، وفقـا لل
الاساسية فى النظرية العالمية الثالثة ، بعد استيلاء الجماهير على الس
لان هذا الانتماء بطبيعته هو انتماء ثورى ، وبالتالى فان جماهيرية
النضال العمـالى هى شرط أساسى لنجاح هـذا النضال ، وان جم
الاهداف العمالية هى شرط اساسى لتحقيق هذه الاهداف . فليس هن
حركة عمالية منفصلة عن حركة الجماهير وليس هناك هدف عمالى م
عن هدف تحقيق سلطة الجماهير المباشرة .

نلاحظ أننا نبتعد فى حديثنا عن دائرة القانون ، الا أن هذا الا
حتمى لان البنى الاجتماعية التقليدية قد تكونت خارج دائرة القان
ولان عملية هدمها وعملية التحويل المجتمعى الجذرى تتم ، ثوريا ،
هذه الدائرة . والواقع أن ادراك الطبيعة الثورية لمبدأ التسيير الذات
النظام الجماهيرى يشكل مدخلا أساسيا لبحثنا الـذى يركز على م
الاسس النظرية والاسس التطبيقية لهذا المبدأ .

مدخل أساسى :

الطبيعة الثورية لمبدأ التسيير الذاتى

ليس هناك فى الجماهيرية ، اليوم ، أى نص تشريعى يرتكز عليه زحف العاملين المنتجين واستيلاؤهم على مواقع الانتاج • فحق العاملين بانتاجهم ليس منحة أعطتها لهم أية سلطة ، وبالتالى فانه لا يمكن لاية سلطة ولا أى نص قانونى ولاى قرار أن يحرم العاملين من هذا الحق • عملية الزحف ، ويجب أن يكون هذا واضحا تماما ، هى عملية ثورية ، وقد تمت بتحريض من قيادة الثورة ، وأقامت شرعية جديدة هى الشرعية الثورية •

الشرعية الثورية تقوم على التحرك الثورى الجماهيرى الذى يشكل مصدرا انسانيا مباشرا للقاعدة القانونية الشعبية الجديدة • والعمل الثورى يتم بتحريض من قوى الثورة التى تقوم بتوعية الجماهير بحقيقة وضعها • فالوعى الثورى الجماهيرى بحقيقة وضعية التسلط والاستغلال هو الدافع المباشر اذا للتحرك الثورى الجماهيرى للقضاء على هذه الوضعية ولالغاء التسلط والاستغلال •

ان قوى الثورة الواعية والمنظمة والملتحمة التحاما كاملا بالجماهير هى الدافع والمحرك للعمل الجماهيرى الثورى المنظم • وهذه القوى المحركة والمحولة للمجتمع القديم ، والمنخرطة فى اللجان الثورية التى تشكل نواة المجتمع الجماهيرى ، تعمل وفقا لاستراتيجية واعية لابعاد المشكل السياسى والمشكل الاقتصادى والمشكل الاجتماعى ، مرتكزة على مبادىء وافكار النظرية العالمية الثالثة ، مصممة على تحقيق مخطط عملها المرحلى بحيث تضمن انجاز عملية التحول بأقل قدر من العنف •

ولا يمكن مقارنة اللجان الثورية بأى حزب او طبقة لان هذه اللجان تقوم على مبدأ وحدة العمل الثورى الجماهيرى ، وهذا المبدأ يناقض جميع النظريات القائمة على مفهوم النخبة أو الطليعة او الطبقة أو الحزب •

وبالتالى فان عملية التحول الثورى السياسى ـ الاقتصادى ـ الاجتماعى لا تشكل مرحلة منفصلة عن مرحلة السلطة الجماهيرية المباشرة• وكلمة « مرحلة » التى نستعملها فى هذا البحث يجب فهمها وفقا لمعناها المستمد من النظرية العالمية الثالثة •

فعملية التحول الثورى تتم بتحريض الجماهير التى استولت فعلا على السلطة وتمارس فعلا السلطة •

وبالطبع فان عملية التحول الاساسية ، على الصعيد المجتمعى
تتم داخـل المؤتمرات الشعبيـة الاساسية وتعتمد على التفاعل الجـ
الثورى الضامن للتحرك المجتمعى وبالتالى للتطور الانسانى المتوا

ان تكييف زحف المنتجين على مواقع الانتاج لا يمكن أن يتم
للمفاهيم القانونيـة التقليدية ، لان هـذا الزحـف يشكل مصدرا
للقاعدة القانونية الشعبية الجديـدة ويرتكـز علـى الشرعيـة ال
الجماهيرية القائمة على الوعى الجماهيرى وعلى ارادة التغيير الثور

كذلك فان مناقشة الاسس النظرية والاسس التطبيقية لمبدأ الت
الذاتى للوحدات الانتاجية الشعبية فى انظام الجماهيرى المباشر لا
أن تعتمد على اسلوب المقارنة التقليدى الذى يقع فى خطأ التركيز
جزئيات المبدأ ويعجز بالتالى عن تقديم تصور شامل للمبدأ مستمد م
من النظرية العالمية الثالثة .

مناقشتنا اذا تعتمد على مصدر أساسى واحـد هو الكتـاب الأ
وكلمات وبيانات المفكر / معمر القذافى . والمفهوم الذى نطرحه ليس
مفهوم شخصى فردى لجانب محدد من جوانب النظرية العالمية الثالث
لان هذا المفهوم لم يتكون فى غرفة مغلقة وبالاتصال بكتب موضوعة ع
الرفوف ، بل تبلور وتعمق بالمعايشة اليومية للتجربة الجماهيرية الرا
وبالمناقشة الحية المستمرة مع قوى الثورة التى تصنع عصر الجماهير .

القسم الاول :

الاسس النظرية لمبدأ التسيير الذاتى

تهدف مقولة « شركاء لا اجراء » الـى تحرير الانسان المنتـج
عبودية الاجر ، وبالتالى الى انماء الانسان المنتج غير الخاضع لاية س
فوقية والمالك لانتاجه ملكية اشتراكية .

أنهاء السلطة الفوقية انهاء تاما واقامة سلطة المنتجين داخل الوح
الانتاجية يشكل الاساس النظرى الاول اذا الذى تقوم عليه المقولة ، وه
الاساس يسبق بالاهمية مسألة الملكية الاشتراكية للانتاج لانه يرتبط مبا
بحريـة الانسان اى بسعادته .

فقــرة اولــى :

سلطة المنتجين داخل الوحدات الانتاجية

النظرية العالمية الثالثة تلغى الى الابد المفهوم التقليدى الفوقى للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة • مصطلح « السلطــة » يعطى فــى النظرية العالمية الثالثة معنى جديــدا تماما ومختلفا جذريا عــن المعنــى التقليدى الراسخ فى الاذهان •

تقليديا ، السلطة لا يمكن أن تكون الا سلطة فوقية يمارسها العــدد الاقل بمواجهة العــدد الاكبر • تقليديا السلطــة السياسية الفوقــية يملكها ويمارسها الحاكم الفرد او مجموعة الاشخاص المنتجين أو الحزب أو مجموعة الاحزاب أو الطبقة • وتقليديا ايضا السلطة الاجتماعية ـ الاقتصادية يملكها ويمارسها فوقيا رب العمل المالك او الدولة المالكة •

ولا شك فى أن الفكر التقليدى قد شعر بمخاطر هذه السلطة الفوقيــة فابتكر واقام مبدأ فصل السلطات ومبدأ التوازن بين السلطات للحد من هذه المخاطــر •

هذا المفهوم التقليدى الفوقى للسلطة هو مفهوم غريب عــن النظــام الجماهيرى الثورى الذى يمارس فيه الشعب بكامله السلطة ممارسة مباشرة ، فطبيعة السلطة السياسية هى اذا طبيعة شعبية مباشرة وطبيعــة السلطــة الاجتماعية ـ الاقتصادية داخل الوحدات الانتاجية ، هى طبيعة شعبيــة مباشرة •

فالنظام الجماهيرى لا يعرف السلطة الفوقية التقليدية ولا يعرف بالتالى المبادىء التقليدية التى تحاول تخفيف النتائج الضارة لممارسة هذه السلطة ، كمبدأ الفصل بين السلطات الفرقية ومبدأ توازن السلطات الفوقية •

انطلاقا من هذا المفهوم ، وانطلاقا اساسا من المفهوم الثورى للنظريــة العالمية الثالثة ، يمكننا ادراك ابعاد وحجم عملية استيلاء المنتجين علــى السلطة داخل الوحدات الانتاجية :

★ النظام الجماهيرى يرفض الملكية التقليدية المستغلة ،

★ النظام الجماهيرى يرفض تسلط الدولة المالكة على العمــال المنتجين فى المنشآت الانتاجية المملوكة ملكية عامة •

★ النظام الجماهيرى يرفض تسلط رب العمل ـ المالك علــى العمال المنتجين •

★ العمال المنتجون يطيحون ، ثوريا ، وبضربة واحـدة ب
الفوقية داخل الوحدات الانتاجية وبالملكية التقليدية المستغلة

★ المنتجون « شركاء لا أجـراء » .

انهيار السلطة الفوقية داخل الوحدات الانتاجية يمكن أن ي
للوهلـة الاولى ، الى اعطاء محتوى سلطة المنتجين مفهوما مغلقا ح

المنتجون ، داخل الوحدة الانتاجية ، يملكون مباشرة ، وبمع
المجتمع سلطة اتخاذ القـرار فى جميع الحقول الاجتماعيـة والاق
والفنية . ايـا كـان حجـم المنشأة الاجتماعى او الاقتصادى او الت
المنتجون ، داخل المنشأة ، هم وحدهم الذين يملكـون ، مباشرة ،
اتخاذ القرار .

هذا المفهوم ، فى تصورنا ، لا يحيط بكامل ابعاد مقولة « ش
اجراء » التى يجب أن تفهم من خلال الاستيعاب المعمق للنظرية ال
الثالثة ومن خلال ارتباط المقولة بالنظام الجماهيرى المباشر .

ان المقولة لا تقوم على اساس ايجاد جزر منفصلة تمارس ال
الشعبية فى كل منها بمعزل عن الاخرى . والمقولة لا تقوم على اساس
وحدات اقتصادية اجتماعية مفصولة عن المجتمع وقابلة للوقـوع فى
التناقض المجتمعى التقليدية .

ان فهم محتوى المقولـة لا يمكـن أن يعتمد على أيـة معايير ق
تقليدية كمعيارى المركزية واللامركزية فى السلطة .

فالسلطة الشعبيـة اسقطت هذيـن المعياريـن حين رسخت ال
الشعبية فى المؤتمرات الشعبية الاساسيـة وحين حصرت صلاحيات م
الشعب العام بصياغة القرارات . وبالتالى فان استعمال المعايير الت
لا يمكن أن يساعد فى فهم محتوى السلطة فى النظام الجماهيرى .

والواقع ، فى تصورنا ، أن عملية البحث عن محتوى محدد لس
المنتجين هى عملية اسيرة ، بمنطلقها ، للفكر القانونى التقليدى الج

فمحتوى سلطة المنتجين يرتبط مباشرة ، كما هو واضح أمامنا ،
الوحدة المجتمعية الذى يقوم عليه المجتمع الجماهيرى . ويرتبط
مباشرة ، كما هو واضح ايضا تماما أمامنا ، بالطبيعة الشعبية لسلطة الم

وبالطبيعة الشعبية للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الجماهيرى • وبالتالى فان التلاحم بين سلطة المنتجين والسلطة الشعبية العامة هو تلاحم كامل •

اى بحث عن أية حدود جامدة بين السلطتين هو بحث مصطنع ينطلق اساسا من التصور التقليدى للسلطة الفوقية ومن التأثر التقليدى بمبدأ الفصل بين السلطات الفوقية •

سلطة المنتجين اذا هى السلطة المستمدة من السلطة الشعبية والمندمجة بها والمتلاحمة معها والتى تمارس بصورة عملية مرنة تتلاءم مع الحجم الاجتماعى والاقتصادى والتقنى للوحدة الانتاجية الشعبية بحيث تحقق اهداف مقولة « شركاء لا أجراء » الانسانية والاجتماعية والاقتصادية •

وهذه السلطة تتقبل ، بطبيعتها ، الرقابة الشعبية عليها ، وذلك بالمفهوم الجديد للرقابة الادارية الشعبية والرقابة المالية الشعبية الذى يقيمه ويؤسسه علم القانون الجديد •

ان ما يميز هذه السلطة الاقتصادية والاجتماعية هو أنها تنبثق مباشرة من المنتجين وتتركز بصورة مستمرة داخل مؤتمراتهم الاساسية ان على صعيد الوحدة الانتاجية ، او على صعيد الوحدات المتكاملة اقتصاديا او اجتماعيا او تقنيا ، او على الصعيد النقابى المهنى • وان ما يميز هذه السلطة ايضا هو أنها تمارس من قبل المنتج ـ المواطن المتفاعل داخل المؤتمرات الشعبية الاساسية وغير الخاضع لاية سلطة سياسية فوقية •

ان هذا المفهوم يسقط نهائيا الافتراض الديمقراطى التقليدى بوجود قاعدة للسلطة لا تستطيع ان تملك سوى المعرفة الجزئية وبوجود قمة للسلطة تملك المعرفة الكاملة ، كما يمزق نهائيا الارتباط التقليدى بين المعرفة وحق التقرير ، اذ أن السلطة التى تتركز داخل المؤتمرات الاساسية تلغى نهائيا امكان وجود مستويات مختلفة او تراكمات للسلطة الفوقية ، وتعيد تأسيس حق التقرير وفقا لمبادىء الاشتراكية الطبيعية ، أى الاشتراكية القائمة على المساواة بين البشر • فاشتراكية ادارة الوحدات الانتاجية تعنى اذا تعميم المعرفة الفنية داخل الوحدات كما تعنى ، فى نفس الوقت ، اقامة موازنة هادفة بين دور كل من المعرفة النظرية والمعرفة العملية داخل الوحدات • وهى ، بهذا المعنى ، لا تحقق فقط الاسلوب الانسانى الطبيعى فى ممارسة السلطة ، بل تحقق أيضا الاسلوب الانسانى الطبيعى المتوازن للترقى الحضارى والتقنى •

ان الصفة الاساسية لهذه الاشتراكية هى الصفة الطبيعية ولا تق
هذه الصفة على مسائل السلطة ، اذ أن ملكية الانتاج تقوم ، فى ال
الجماهيرى ، على القاعدة الطبيعية للمساواة بين عناصر الانتاج .

فقــرة ثانيــة :

الملكيــة الاشتراكية للانتــاج

نذكّر ، فى هذا الموضع ، ببعض مقولات الفصل الثانى من الك
الاخضر التى نعتبر أن من الضرورى استيعابها استيعابا كاملا لتوضيح
الملكية الاشتراكية فى النظرية العالمية الثالثة :

المقولة الاولى : « ان القواعد الطبيعية هى المقياس والمرجع وا
الوحيد فى العلاقات الانسانية » .

المقولة الثانية : « ان القواعد الطبيعية انتجت اشتراكيــة طب
قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج الاقتصادى ، وحققت اس
متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الافراد ... »

المقولة الثالثة : « اذا حللنا عوامل الانتاج الاقتصادى منذ القدم و
الان ، ودائما نجدها تتكون حتما مــن عناصر انتاج انسانية ،
مواد انتاج ، ووسيلة انتاج ، ومنتج ، والقاعدة الطبيعية للم
هى : أن لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى هذا الانتاج ،
اذا سحب واحد منها لا يحدث انتاج ولكل عنصر دور اساسى
عملية الانتاج ، وبدونه يتوقف الانتاج .

ما دام كل عنصر من هذه العناصر ضروريا واساسيا ، اذن هى متس
فى ضرورتها فى العملية الانتاجية ، ولا بد أن تتساوى فى حقه
الانتاج الذى انتجته ، وطغيان احدها على الاخــر هو تصادم
القاعدة الطبيعية للمساواة وتعد على حق الغير . اذن لكل عنصر
بغض النظر عن هذه العناصر فاذا وجدنا عملية انتاجية تمت بو
عنصرين فقط يصير لكــل عنصر نصف الانتاج واذا تمت بثلاثة ع
يصير لكــل عنصر ثلث الانتاج وهكذا » .

المقولــة الرابعــة : « ان المنشأة الصناعية الانتاجية قائــمة مــن
انتاج وآلات المصنع وعمــال ، ويتولــد الانتاج مــن استخدام
المصنع بواسطة العمال فى تصنيع المواد الاوليــة ، وهكــذا فالم

المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك مرت بعملية انتاجية ما كان لتحصل لولا المواد الخـام والمصنع والعمـال ، بحيث لـو استبعدنا المصنع لما تصنعت المواد الخام ... ولو استبعدنا المنتجين لما اشتغل المصنع ، وهكذا فالعناصر التى هى ثلاثة فى هذه العملية متساويـة الضرورة فى عملية الانتاج وبدونها هى الثلاثة لما حصل انتاج ، واى واحد منها لا يستطيع القيام بهذه العملية الانتاجية بمفرده ، كما أن اثنين من هذه العناصر الثلاثة فى مثل هذه العملية يستطيعان القيام بالانتاج فى غياب العنصر الثالث ، والقاعدة الطبيعية فى هذه الحالة تحتم تساوى حصص هذه العوامل الثلاثة فى الانتاج ، اى أن انتاج مثل هذا المصنع يقسم الى ثلاث حصص ، ولكـل عنصر مـن عناصر الانتاج حصة ، فليس المهم المصنع فقط ، ولكن المهم من يستهلك انتاج المصنـع » .

المقولة الخامسة : « ان حرية الانسان ناقصة اذا تحكم آخر فى حاجته فالحاجة قد تؤدى الـى استعباد انسان لانسان ، والاستغلال سببـه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقى ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما فى حاجات الانسان » .

المقولة السادسة : « ان الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادى للافراد هى اشباع حاجاتهم فقط ، اذ أن ثروة العالم محدودة على الاقل فى كـل مرحلة ، وكذلك ثروة كل مجتمع على حدة ، ولهذا لا يحق لاى فرد القيام بنشاط اقتصادى بغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثـروة اكثر من اشباع حاجاته لان المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للافراد الاخريـن » .

المقولة السابعة : « ان غاية المجتمع الاشتراكى الجـديد هى تكويـن مجتمع سعيد ، لانه حر ، وهذا لا يتحقق الا باشباع الحاجات الماديـة والمعنوية للانسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات مـن سيطرة الغيـر وتحكمـه فيهـا » .

ان اقتصارنا على التذكير بهذه المقولات لا يشكل ، من قبلنا ، ايـة محاولة لاعطاء التفسير العلمى للملكية الاشتراكية فى النظرية العالميـة الثالثة وجهة معينة اذ أننا ننطلق اساسا من مبدأ الفهم الشمولى للنظرية العالمية الثالثة ، وبالتالى فان فهمنا لهذه المقولات يرتبط ارتباطا كامـلا بجميـع مقولات الكتاب الاخضر التى تقو معلى وحدة فكرية متماسكة والتى تؤسس نهجا فى التفكير يقوم على الرؤية المباشرة الواضحة الجذرية ونهجا

فى الممارسة يقوم على القوانين الطبيعية الازلية الخالدة . الا أننا تع
التذكير بهذه المقولات بهدف اذكاء النقاش الايجابى حول المفهوم الف
للملكية الاشتراكية الذى سنتعرض لمناقشته فى هذه الفقرة وحول الم
الرئيسية التى يقوم عليها تحديد العائد من الانتاج القابل للتوزيع و
هذا العائد التى سنتعرض لمناقشتها فى القسم الثانى من هذه الدراس
يركز على بحث الاسس التطبيقية لمبدأ « شركاء لا أجراء » .

وبالطبع فاننا نعترف بأن الفهم القانونى لمقولات الكتاب ال
لا يستطيع ان يرتكز على الفهم السياسى وحده لهذه المقولات . وب
فاننا نعترف بأهمية التحليل الاقتصادى المعمق والتحليل الاج
الواعى للنظرية السياسية الاقتصادية الاجتماعية ، وبضرورة ارتكاز
التكييف القانونية على جميع هذه التحاليل والدراسات ليمكنها اداء
فى خدمة المجتمع . الا اننا نعتقد أن اعطاء بعض الاراء القانونية ا
والمعتمدة على فهم نسبى لابعاد النظرية السياسية والاقتصادية والاجتما
يمكن أن يساعد ، فى هذه المرحلة ، على انجاح وتعميق الدر
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نعترف بأهميتها وبضرورتها

نتناول اذا بالمناقشة ، فى محاولة سريعة لتوضيح المفهوم الق
للملكية الاشتراكية ، مسألتى التمييز بين الملكية الاشتراكية والم
التقليدية ، والتمييز بين الملكية الشعبية والملكية التقليدية ، ثم نبين ال
بين الملكيتين الشعبية والاشتراكية . ونتبع ذلك بتحديد الاساس الق
للملكية الاشتراكية وبيان أهداف وحدود هذه الملكية . وتتركز مناق
بالطبع ، وبالنسبة لجميع هذه النقاط ، على مسألتى ملكية ا
الصناعية وملكية الانتاج الصناعى فى النظام الجماهيرى .

الملكية التقليدية ، نذكر ، هى عبارة عن « حق » جامع ، مان
شامل ، ينتج عنها « حق » استعمال الشىء ، و « حق » استغلال ا
و « حق » التصرف بالشىء ، وذلك بالمفهوم القانونى التقليدى ل
« الحقوق » . وينشأ « حق » ملكية الانتاج عن « حق » ملكية المنش
أما قيمة الانتاج فتحددها ، فى النظم الليبرالية ، فوضى العرض والط
كما تحددها ، فى النظم الماركسية ، الارادة الفوقية للسلطة العامة . و
تحديد القيمة لا ترتبط ، فى النظامين ، بتكاليف انتاج السلعة فق
بل تتأثر ، حتما ، بعاملى الربح أو الخسارة فى النظام الليبرالى ، وبـ
هدف الخطة فى النظام الماركسى .

بالمقابل ، تتركز الملكية الاشتراكية على الانتاج بوصفها حقا اجتم

فى الممارسة يقوم على القوانين الطبيعية الازلية الخالدة . الا أننا تع
التذكير بهذه المقولات بهدف اذكاء النقاش الايجابى حول المفهوم الق
للملكية الاشتراكية الذى سنتعرض لمناقشته فى هذه الفقرة وحول الم
الرئيسية التى يقوم عليها تحديد العائد من الانتاج القابل للتوزيع و
هذا العائد التى سنتعرض لمناقشتها فى القسم الثانى من هذه الدراسة
يركز على بحث الاسس التطبيقية لمبدأ « شركاء لا أجراء » .

وبالطبع فاننا نعترف بأن الفهم القانونى لمقولات الكتاب الا
لا يستطيع ان يرتكز على الفهم السياسى وحده لهذه المقولات . وب
فاننا نعترف بأهمية التحليل الاقتصادى المعمق والتحليل الاجت
الواعى للنظرية السياسية الاقتصادية الاجتماعية ، وبضرورة ارتكاز
التكييف القانونية على جميع هذه التحاليل والدراسات ليمكنها اداء د
فى خدمة المجتمع . الا اننا نعتقد أن اعطاء بعض الاراء القانونية الم
والمعتمدة على فهم نسبى لابعاد النظرية السياسية والاقتصادية والاجتماع
يمكن أن يساعد ، فى هذه المرحلة ، على انجاح وتعميق الدر
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نعترف بأهميتها وبضرورتها

نتناول اذا بالمناقشة ، فى محاولة سريعة لتوضيح المفهوم القا
للملكية الاشتراكية ، مسألتى التمييز بين الملكية الاشتراكية والملـ
التقليدية ، والتمييز بين الملكية الشعبية والملكية التقليدية ، ثم نبين الت
بين الملكيتين الشعبية والاشتراكية . ونتبع ذلك بتحديد الاساس القا
للملكية الاشتراكية وبيان أهداف وحدود هذه الملكية . وتتركز مناقش
بالطبع ، وبالنسبة لجميع هذه النقاط ، على مسألتى ملكية الم
الصناعية وملكية الانتاج الصناعى فى النظام الجماهيرى .

الملكية التقليدية ، نذكر ، هى عبارة عن « حق » جامع ، مانـ
شامل ، ينتج عنها « حق » استعمال الشىء ، و « حق » استغلال الـ
و « حق » التصرف بالشىء ، وذلك بالمفهوم القانونى التقليدى له
« الحقوق » . وينشأ « حق » ملكية الانتاج عن « حق » ملكية المنش
أما قيمة الانتاج فتحددها ، فى النظم الليبرالية ، فوضى العرض والطلـ
كما تحددها ، فى النظم الماركسية ، الارادة الفوقية للسلطة العامة . وع
تحديد القيمة لا ترتبط ، فى النظامين ، بتكاليف انتاج السلعة فقـ
بل تتأثر ، حتما ، بعاملى الربح أو الخسارة فى النظام الليبرالى ، وبع
هدف الخطة فى النظام الماركسى .

بالمقابل ، تتركز الملكية الاشتراكية على الانتاج بوصفها حقا اجتم

ينشأ عن العمل • وهذا الحق يترافق بالضرورة مـع حـق استعمال ادوات الانتاج وواجب حفظها وصيانتها وتطويرها • ويتميز هذا الحق بفرديتـه وجماعيته فى نفس الوقـت وبالتالى فـان عنصر الاستغلال يسقط عنـد استعماله والواقع أن جماعية العلاقة المبنية على عنصر العمل تؤدى بطبيعة الامر الى اسقاط جميع المفاهيم البشعة الملتصقة بالملكية التقليدية المستغلـة عن هذا الحق ، والى ابراز عنصر جديد فى الملكية هو العنصر الاجتماعـى الانسانى •

أما قيمة الانتاج فتحددها نظرية « تحرير الانتاج وتحرير الحاجات » التى تؤسسها النظرية العالمية الثالثـة والتى تقابـل نظريـة « العـرض والطلب » الليبرالية ونظرية « تقييد الانتاج وتقييد الحاجات » الماركسية •

الملكية التقليدية للمنشأة الصناعية ، فى جميع الانظمة ، تفرز ، لمالك المنشأة ، حقا قانونيا مزدوجا يتمثل بالسلطة الفوقية التى يتمتع بها رب العمل ـ المالك داخل المنشأة ، وبالانتاج الذى يضاف اليه الربح ، ويضاف اليـه فائض انتاج العامل فى المنشأة ، هذا الافراز القانونى نجده فى جميع الانظمة الليبرالية التى تعترف بسلطة رب العمل ـ المالك الفوقية وبحقـه بالاستيلاء على قسم من ناتج عمل عماله •

وهذا الافراز نجده ايضا فى النظم الماركسية التى تمارس فيها الدولة المالكة السلطة الفوقية داخل المنشآت الانتاجية وتفصل بين العامل وناتـج عملـه •

بالمقابـل ، تتميز الملكية الشعبيـة للوحدات الانتاجيـة فى النظـام الجماهيرى بأنها لا تؤدى الى نشوء اية سلطـة فوقيـة تجثم فوق رؤوس العمال المنتجين ، كما انها لا تفصل العمال عن ناتـج عملهم • فالملكيـة الشعبية تترافق مع عملية تلاحم السلطة الشعبية بسلطة المنتجين ، كما أنها تترافق وتتكامل مع الملكية الاشتراكية للانتاج •

الملكية الشعبية للوحدات الانتاجية تختلف اذا جذريا عن كامل أشكال الملكية التقليدية المعروفة ، الخاصة او العامة ، ان من حيث خصائصها أو من حيث عناصرها ، أو من حيث نتائجها وأهدافها •

والواقع أن مفهوم الملكية الشعبية والملكية الاشتراكية هما مفهومـان متكاملان يشكلان معا مفهوما جديدا للملكية تتميز بـه النظريـة العالميـة الثالثة ويسقط المفهوم التقليدى للملكية • والنظرية العالمية الثالثة ، بهـذا

المفهوم ، قد تجاوزت واسقطت فى نفس الوقت ، النظرية الماركسية
مراحل الملكية التى تركز على حتمية تطور الملكية الفردية الخاصة ال
رأسمالية خاصة ، وحتمية تطور الملكية الرأسمالية الخاصة الى
مجتمعية ، فالنظرية الماركسية ، كما هو واضح ، ظلت سجينة
البورجوازى لحق الملكية الذى أطاحت به النظرية العالمية الثالثة .

ولا شك فى أن الملكية الاشتراكية ، من حيث تركيزها على
الجوهرى لعناصر الانتاج ، تعتبر واحدة من تلك القواعد الطبيعي
الخالدة التى تكون شريعة المجتمع والتى لا يمكن لاى قانون و
يلغيها أو يعدلها .

فالملكية الاشتراكية اذا لا تحتاج لاى نص قانونى تتأسس
تستمد منه شرعيتها ، لانها هى احد المصادر الازلية التى ينبع منها
الوضعى فى النظام الجماهيرى .

أما ميزة الملكية الاشتراكية الاساسية فتتمثل بهدفها الانسانى الم
أى هدف تحرير الحاجات المادية والمعنوية من سيطرة الغير وتحكم

والنظرية العالمية الثالثة تعطى مفهوما ثوريا جديدا للحاجات
جذريا عن مفهوم الحاجة فى كل من النظامين الليبرالى والماركسى
من حيث ارتكازه على مبدأ الوحدة المجتمعية .

ان مجموعة حاجات الفرد ، فى النظامين الليبرالى والماركسى
التعبير عن الوضع الاقتصادى ـ الاجتماعى للفرد ، بالتالى فان ا
مجموعات حاجات الافراد هو مظهر ونتيجة لاختلاف اوضاع
الاقتصادية المجتمعية بعبارة اخرى : ان مفهوم الحاجة ، فى النظ
يستمد فى الواقع من طبيعة العلاقات المجتمعية القائمة على حالة
مجتمعية .

أما المفهوم الثورى الجديد للحاجة فيبنى على ملاحظة أن ال
تتولد من علاقة الانسان بالطبيعة وعلاقة الانسان بالانسان . وتوازن
العلاقة يؤدى الى اشباع الحاجات ويعطى الانسان حريته ، و
سعادته .

والملكية الاشتراكية ، بهذا المفهوم ، ليست فقط اشتراكية طب
بل هى ايضا اشتراكية السعادة الطبيعية . وعلم اقتصاد الحاجات ،
يدرس هذه الملكية ، هو علم اقتصاد اشباع الحاجات ، اى علم ا
السعادة .

ان عالمية النظرية الثورية التى يبشر بها الكتاب الاخضر تتبدى بصورة أوضح ، انطلاقا من هذا المفهوم ، اذا لاحظنا أن التحرير الثورى للحاجات هو المحرك الذى ينقل الانسان من الوضع الفردى الشخصى الى الوضع المجتمعى الموضوعى المؤدى بدوره الى الوضع العالمى الموضوعى • ولا يتم هذا التحرير الثورى الا باشباع حاجة الفرد دون المساس بحاجات الغير ، « لان المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للافراد الاخرين » ، ولان « الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة انسان آخر من ثروة المجتمع » •

هذه المبادىء الاساسية النظرية ليست مرشحة ، كغيرها من النظريات للحفظ داخل اغلفة الكتب ووضعها على أرفف المكتبات بهدف المتعة الذهنية الصرفة • فالنظرية العالمية الثالثة لا تقدم فقط الاساس الفكرى الثقافى للانسان الثورى الجديد ، بل هى تقيم فى نفس الوقت نهج الفكر الثورى العملانى الجديد واسلوب الممارسة الثورية على الصعيد السياسى للجماهير وعلى الصعيد الاقتصادى الاجتماعى •

وقابلية النظرية للتطبيق الفورى لا تشكل ميزة ملتصقة بالنظرية فحسب ، اذ أنها تنعكس ايجابيا وثوريا على نمط التحرك الثورى لقوى الثورة التى تعمل ، وفقا لمخططها الواعى المرحلى ، على تحقيق جميع مقولات الكتاب الاخضر •

دراسة الاسس التطبيقية لمبدأ التسيير الذاتى ترتدى اذا نفس أهمية دراسة الاسس النظرية ، وبالتالى فان من الضرورى التركيز على مناقشتها فى قسم مستقل من هذه الدراسة •

القسم الثانى :

الاسس التطبيقية لمبدأ التسيير الذاتى

نناقش فى هذا القسم ، فى الفقرتين التاليتين ، التنظيم الادارى للوحدات الانتاجية واسس المشاركة فى العائد من الانتاج • وتقتصر مناقشتنا على الجوانب التى يتيحها لنا اختصاصنا القانونى المدعم بمفاهيم ومقولات النظرية العالمية الثالثة •

ونعترف فورا ، ومجددا ، ان دراستنا لا ترتكز على الدراسات النظرية والتطبيقية والميدانية ان فى المجالات السياسية او فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية •

ونكرر بالتالى ، تحديد هدفنا من هذه المناقشة الذى يطمح ال
على اجراء هذه الدراسات والى المساهمة فى بلورة الافكار التى يم
تساعد فى وضع هذه الدراسات .

فقـرة اولى :

التنظيـم الادارى للوحدات الانتاجية

يثبت التاريخ السياسى والاجتماعى للمجتمع الانسانى وجود
تفاعل متبادل بين المبادىء الاساسية التى تقوم عليها السلطة ويقو
العمـل السياسى وبيـن المبـادىء والاشكال التـى تقـوم عليهـا
الاقتصادية . ان حلولا واحدة تهيمن على هذا التفاعل المتبادل وفقا
اجتماعية ثابتة . ونتيجة لهذه القوانين فان طبيعة السلطة السياسية
ممارستها تعمل وتؤثر على العلاقات الاجتماعية الاساسية وعلاقات ال

ان شكل الحكم الفوقى المتسلط فى المجتمع ينعكس على صورة ا
بكامله فيتولد عنه التسلط الفوقى داخل المنشأة الانتاجية ، كما يتول
التسلط الفوقى داخل المؤسسات الاجتماعية والانعكاس متبادل .

والتحويل الجماهيرى الجذرى للسلطة السياسية يتتبع ويتط
بصورة حتميـة التحويل الشعبى الاقتصادى الاجتماعى للسلطة .

والواقع أن الطبيعة الشعبية المباشرة للسلطة فى النظام الجم
ترتبط ارتباطا كاملا بأسلوب الممارسة المباشرة داخل المؤتمرات الش
الاساسية واللجان الشعبية .

فهيكلية السلطة الشعبية المباشرة المرتكزة على المؤتمرات الش
الاساسية واللجان الشعبية لا يمكن الذظر اليها اذا كواحدة من الوسائل
يمكن اللجوء اليها لتحقيق الديمقراطية المباشرة ، لان هذه الهيكلية
الشرط الاساسى الوحيد لتحقيق الديمقراطية المباشرة . بل أن هذه ال
تشكل التحدى الاساسى الذى اتت به وطبقته النظرية العالمـية الثالث
فشعار « السلطة من الشعب ، من أجل الشعب » شعار مزيف لانه يفصل
السلطة والشعب ويقيم سلطة فوقية بطبيعتها . أما السلطة الشعبية الح
فهى سلطة الشعب أى السلطة التى يمارسها الشعب ممارسة مباشرة «
ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان » .

وانعكاس الهيكلية السياسية على الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية

انعكاس حتمى ومتبادل . فاما أن تطيح المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية بكافة اشكال وهيكليات التسلط داخل الوحدة الانتاجية وتلغى فى نفس الوقت كافة اشكال الملكية التقليدية المستغلة . أما أن تنعكس هذه الاشكال الرجعية سلبيا على المؤتمرات الاساسية واللجان الشعبية فتحول عملها الى مجرد عملى صورى مقدمة لاستلاب المكاسب الشعبية السياسية .

أى حل وسط هو حل تلفيقى ومخادع ومراوغ وغير علمى .

الهيكلية التنظيمية للوحدات الانتاجية الشعبية تستمد اذا مباشرة ، وبصورة حتمية ، من أدوات الممارسة المباشرة للسلطة السياسية الشعبية التى يحللها ويبنيها بالتفصيل الفصل الاول من الكتاب الاخضر . فالهيكلية الانتاجية هى انعكاس مبادىء وافكار الفصل الاول على الوحدة الانتاجية وهى بالتالى التطبيق الاقتصادى الاجتماعى الموازى والملائم والمرسخ للتطبيق السياسى .

فالهيكل الادارى للوحدة الانتاجية يتألف اذا حتما من مؤتمر الوحدة ومن اللجنة الشعبية للوحدة . وهذا الامر حيوى ، وهو الضمان الاساسى لصحة تطبيق مقولة « شركاء لا أجراء » .

والانطلاق من هذا المبدأ الاساسى يضمن لنا ، فى نفس الوقت ، امكانات لا تحصى لتطبيق المقولة تطبيقا مرنا يتلاءم مع الفهم الاساسى للمقولة وينسجم مع الحجم الاجتماعى والاقتصادى والتقنى للوحدة الانتاجية الشعبية بحيث يحقق اهداف المقولة الانسانية .

والواقع أن الهيكل الادارى الثورى الجديد لا يشكل فقط الانعكاس للهيكل السياسى الثورى ، بل هو يشكل اليوم ، من وجهة النظر التقنية الادارية ، الضمان لصحة سير المشروع الانتاجى .

ان فردية الادارة ، فى المشروعين الرأسمالى والماركسى ، يمكن اعتبارها ، اليوم عنصر تفشيل وعرقلة للمشروع .

فجهاز المستشارين والخبراء المحيط بمدير المشروع الحديث ، واضطرار المدير الى الاخذ بمختلف الاراء الصادرة عن هذا الجهاز ، يحول وظيفة المدير ، على الصعيد العملى البحث الى مجرد وظيفة صورية ، ويثبت أن ممارسة هذه الوظيفة ممارسة فعلية تتطلب طاقات فوق انسانية لا يمكن أن تتجمع فى شخص واحد ، والمدير الناجح ، فى المشروع العصرى هو الشخص الذى لا يقوم بأى عمل فعلى ، لان جميع الاعمال يتولاها ،

فعليا ، جهاز المستشارين والخبراء وهم رؤساء الاقسام والموظفين الاد
والفنيين .

والتشبث بفردية الادارة ، فى المشروعين الرأسمالى والماركسى
تشبث تظاهرى وهو عملية معاندة وتمويه ، لان الاقرار بفشل فردية الا
يعنى ، فى عمقه الاقرار بفشل نظرية احتكار السلطـة أو نظرية التن
الفوقى الكامنة فى اساس الفكرين الرأسمالى والماركسى .

فالتطور التقنى وتوسع وتشعب المعلومات يتوافـق اذا مـع ض
تحطيم مبدأ الاحتكار السلطوى بوجهيه الرأسمالى والماركسى ويبرز م
شعبية السلطة وشعبية الادارة كحتمية تاريخية غير قابلة للتراجع .

ان التلاحم بين السلطتينالشعبية وسلطة المنتجين يمكن أن يتح
بصور متنوعة مرنـة وفقا لمعايير اجتماعية واقتصادية وتقنيـة متكام
وهذه المعايير يجب أن تستعمل بصورة هادفة بحيث تساعـد على تح
الحجم الاجتماعى والحجم الاقتصادى والحجم التقنى للمنشآت الانت
التى يجرى تشييدها وذلك على اساس تحقيق سلطـة المنتجين المتلا
بالسلطة الشعبية .

وعلى سبيل المثـال ، نلاحظ أن استعمال معيار الحجـم الاجتم
للمنشآت استعمالا هادفا ، يمكن أن ينبه الى مخاطر تضخم هذا الحج
فى الحالات غير المبررة اقتصاديا وتقنيا ، على مبـدأ الممارسـة المب
لسلطة المنتجين . وبالطبع فاننا ندرك أن وحـدة الانتـاج فى الصنـ
الكبرى الاستراتيجية يمكن أن تبرر ، فنيا وجود مجموعة انتاجية واح
الا أننا لا نستبعد أن يكـون السبب الاساسى لتكون عـدد مـن المجمو
الصناعية الضخمة متعلقـا بمتطلبات التمويل المركـزى وليس بضرو
التطور التقنى .

ولا شك فى أن الاهتمام الشعبى العـام بالنشاط الاقتصادى للص
يزداد بصورة موازية لزيادة الحجم الاقتصادى للمنشأة . فالسلطة التـ
مدعوة لدعم سلطة المنتجين فى المجالات الاقتصادية ، وهذا الدعم ت
اهميته بنسبة انتاج الوحـدة بالمقارنـة بالانتاج الوطنى لنفس الصنـف
الاصناف المماثلة ، وبنسبة الحاجة الوطنية للصنف التى تحددها الج
المعدة اعدادا شعبيا ، وبنسبة انتاج الوحدة بالارقام بالمقارنة بكامل الا
الوطنى بالارقام . كما تزداد هذه الاهمية بالنظر الى مصدر المواد ا
التى تستعملها الوحدة والى نسبة المادة الخـام الوطنيـة المستغلـة س
بالمقارنة بكامل الاحتياطى الوطنى لهذه المادة . وتبرز هذه الاهمية بص

كاملة عند مقارنة كامل احتياطى المادة الخـام بكامـل احتياطى الثـروة الوطنية ، وتحديد ما يمثله احتياطى المادة الخام فى خطة الانماء الشعبية الطويلة المدى ٠

ثبات المبدأ التطبيقى الاساسى ومرونة اشكال التلاحم بين السلطـة الشعبية وسلطة المنتجين يشكلان اذا ، فى تصورنا ، الضمان العملى المستمر لتحقيق مقولة « شركاء لا اجراء » تحقيقا هادفا الا أن الضمان الاول يكمن ، فى الواقع ، فى العنصر الانسانى الذى يتولى تحقيق المقولة ٠

المنتجون الجماهيريون الثوريون ، اذا هم الضمان الاول والوعـى المعمق للمقولة والتطبيق الحماسى له هو الذى يؤكد انتصارها ورسوخها ٠

والتنظيم الهيكلى الذى نتصوره هو التنظيم الـذى يختلج بالـروح الثورية الواعيـة ٠

فقـرة ثانيـة :

أسس المشاركة فى العائد من الانتاج

المسألتان الرئيستان اللتان نتعرض لهما فى هذه الفقرة الاخيرة مـن البحث هما مسألتا تحديد العائد من الانتاج القابل للتوزيع وبيان المبادىء الرئيسية التى يتم بموجبها ووفقا لها التوزيع ٠ ولا ريب فى أن المسألتيـن تدخلان فى صلب علمى الاقتصاد والمحاسبة ، وبالتالى فاننا نكتفى بالتركيز على المبدأين الجوهريين الطبيعيين الاساسيين اللذين يحكمان كامل أسس المشاركة ، وهما مبدأ « المساواة الطبيعية بيـن عناصر الانتاج » ، ومبـدأ « المساواة الطبيعية بين البشر » ٠

ان مقولات الفصل الثانى من الكتاب الاخضر توضح بصورة تامـة لا تحتمل أى لبس وأى تأويل مضمون مبدأ « المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج » ونذكر هنا ، مجددا بالمقولتين التاليتين :

المقولة الاولى : « وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضروريا وأساسيا اذن هى متساوية فى ضرورتها فى العملية الانتاجية ولا بد أن تتساوى فى حقها فى الانتاج الذى انتجته ، وطغيان أحدها على الآخر هـو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ٠٠٠ »

المقولة الثانية : « ٠٠٠ وهكذا فالعناصر التى هى ثلاثـة فـى هـذه العملية متساوية الضرورة فى عملية الانتاج ٠٠٠ والقاعدة الطبيعية

فى هــذه الحالــة تحتــم تساوى حصص هــذه العوامل الثلاث
الانتاج ... » .

فالمبدأ ، كما هو واضح لا يهتم بالربط بين نسبة مساهمة كل ع
من العناصر فى تحقيق الانتاج ونسبته فى حقه فى الانتاج ، بل هو
على مسألة ضرورة كل عنصر من العناصر فى عملية الانتاج . فالتساو
الضرورة هو الذى يولد التساوى فى الحق ، وهذه هى القاعدة الطبيـ

فاهمال هذه النقطة بالذات والغرق فى عمليات حسابية لا تنطـ
هذا المبدأ هو تجاهل للقاعدة الطبيعية وهو خروج عن النظرية .

ويجب أن يكون هذا واضحا تماما :

ان تساوى حقوق عناصر الانتاج لا يبنى على أساس تساوى نسبـ
عنصر فى تحقيق الانتاج ، بل يبنى على اساس ضرورة كل عنصر فى ال
الانتاجية ، « وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضروريا واساسيا
هى متساوية فى ضرورتها فى العملية الانتاجية ، ولا بد أن تتساوى
حقها فى الانتاج ... »

هذا الفهم لا يهمل عمليا تحليل عوامل الانتاج الاقتصادى التى
على تحقيقها الفصل الثانى من الكتــاب الاخضر ، اذ أن هــذا التح
العلمى ، وبالنسبة لكل وحدة انتاج ، هو الاساس الذى ترتكز عليه ع
تحديد العائد من الانتاج القابــل للتوزيع .

ومن الضرورى أن ندرك أن هذا الفهم لا يجب أن يعزل عــن
مبادىء واسس ومقولات النظرية العالمية الثالثــة . فادراك عمــق
« المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج » لا يمكن أن يتــم الا بعــد
الكامل لهذا المبدأ بسائر مبادىء النظرية ، وعلى الاخص بمبدأ « الـ
المجتمعية » الذى يحطم الحدود التقليدية بين الوحدة الانتاجية والمج
الشعبى . كذلك يجب أن ندرك أن مبدأ « المساواة الطبيعية بين عنـ
الانتاج » هو مبدأ ثورى وأن عملية تطبيقه يجب أن تترافق مــع عـ
التثوير المجتمعى ذات البعد العالمى بالتالى فاننا يجب الا نتراجع
بعض الفرضيات الجدية التى تعطى بهدف التضليل ، بل يجب أن نكـ
فورا عجز هذه الفرضيات عن ادراك البعد العالمى للنظرية المرتبط بمنـ
الطبيعــى .

والواقع أن مبدأ « المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج » لا يـ

فقط مسألة عبودية الاجر ، بل يحسم على المدى الطويل ايضا مسائل أسعار المواد الخام ذات البعـد العالمى ، ويحسـم بالتالى عمليات استغلال شمال الكرة الارضية لجنوبها • أما عمليات التشكيك بأساليب طرح مواضيع جدية ، كموضوع امكانات تطبيق المبدأ فى صناعة تحويل الذهب أو تحويل الماس ، فانها تبدو عارية بزيفها أمام عالمية النظرية وأمام ارتباط المبدأ بسائر مقولات وأفكار ومبادىء الكتاب الاخضر •

السمة الاساسية للمبدأ تكمن اذا فى ثوريته ، وتحقيق المبدأ يتم بالعمل الثورى المنظم الواعى المبنى على الدراسات العلمية المستمدة من النظريـة العالمية الثالثة التى تحقق فى نفس الوقت ، مبدأ « المساواة الطبيعية بين البشر » •

ان علم المحاسبة الجديد ، فى تحديده للمبادىء المحاسبية التى يتم بموجبها توزيـع العائد من الانتاج القابل للتوزيع على المنتجين الشركـاء فى الوحدات الانتاجية الشعبية ، ملزم بالاخذ بهـذا المبـدأ الاخيـر ، أى بالاعتراف بالمساواة الطبيعية بين البشر ، وباعطاء هذا الاعتراف نتائجه المادية •

ان المساواة هى القاعدة الاساسية فى عملية التوزيع ، اى خروج عن المساواة هو خروج عن النظرية •

ويجب ، أيضا ، أن يكون هذا واضحا تماما :

ان المساواة تتقبل التنوع ، الا أنها ترفض وتسقط اللامساواة •

مبدأ المساواة اذا يقبل امكان تنوع التوزيـع وفقـا لمعايير يقررهـا الشعب كمعيار المؤهل العلمى ومعيار الخبـرة ومعيـار السلوك والكفايـة الانتاجية ، الا أن المبدأ يرفض ويسقط اللامساواة التى تنجم عن التمييز بين مداخيل الشركاء المنتجين وفقا لمعايير ترتبط بمراكز الشركاء داخل الوحدات الانتاجية ، اى بمواقع المسؤولية التى يشغلها الشركاء • فاشتراكية الادارة هـى نقيض التكنوقراطية ، والتسيير الذاتـى هـو نقيض البيروقراطية والمساواة هى نقيض الهرمية •

★ ★ ★ ★ ★

فى خاتمة هذا البحث ، نتمهل ونستمع باهتمام الى الحوار ال
الواقعى التالى :

السؤال : ماذا ستفعلون ، أنتم المنتجون ، اذا وقعت المنشأة الا
الانتاجية فى عجز مادى ؟

الجواب : بعد تحطيم سقوف وجدران السجن ، لن نخشى الحر